بحث التعاون في مجال التدريب الفني والمهني بين بلادنا والسعودية

صنعاء/سبأ /

■،، بحث الدكتور علي منصور بن سفاع وزير التعليم الفني والتدريب المهني خلال لقائه أمس الأخ محمد بن مرداس القحطاني سفير المملكة العربية السعودية بصنعاء علاقات التعاون الأخوي بين البلدين الشقيقين في مجال التعليم الفني والتدريب المهني وآفاق تنميتها وتوسيعها في ضوء الاتفاقيات الموقعة بين البلدين في اجتماعات الدورة السادسة المشتركة في هذا المجال، وجرى في اللقاء استعراض منظومة التعليم الفني والتدريب المهني في اليمن وخطط التطوير والتحديث الجاري تنفيذها حاليا٠ وفي اللقاء عبر الأخ الوزير عن الشكر والتقدير للمملكة العربية السعودية الشقيقة على مساهمتها في تقديم قرض بقيمة خمسين مليون دولار لإنشاء تسعة عشر معهدا تقنيا ومهنيا في محافظات الجمهورية٠٠ مشيدا بجهود السفير القحطاني المبذولة لتفعيل وتنفيذ الاتفاقيات الموقعة بين البلدين في مجال التعليم الفني والتدريب المهني٠

مجلس تنسيق بين المرافق الخدمية بعدن

عدن/سبأ/

■،،أقر المجلس التنفيذي بمحافظة عدن في اجتماعه الدوري الذي عقده أمس برئاسة الدكتور يحيى محمد الشعيبي محافظ المحافظة بتكوين مجلس تنسيق بين المرافق الخدمية بالمحافظة والجهات ذات العلاقة.

وأوصى الاجتماع الذي حضره الأخ عبدالكريم شائف الأمين العام للمجلس المحلي بالمحافظة ومؤسسة المياه والصرف الصحي بإعداد تقرير شهري فيما يخص الصعوبات التي تواجه المؤسسة في تموينات المياه وبذل الجهود لتوصيل مياه الشرب إلى المناطق التي تعاني من هذه الاشكالية.

كما أكد الاجتماع على رفع توصية إلى الحكومة بهدف استثناء محافظة عدن فيما يتعلق ببرنامج العجز في الطاقة الكهربائية نظرا لما تحدثه الانقطاعات في الكهرباء من آثار سلبية على المرافق العامة والمواطنين بالمحافظة ومستقبل المحافظة كمنطقة حرة ومنطقة استثمار.

وكان المجلس قد ناقش جملة من التقارير المتعلقة بمستوى تنفيذ قرارات الاجتماع السابق وخاصة نشاط المؤسسة العامة للكهرباء بعدن للعام الحالي والتصورات الخاصة بمعالجة انقطاعات الكهرباء المتكررة في عدد من مناطق مديريات محافظة عدن.

كما ناقش الاجتماع تقريرا حول الانقطاعات والأختناقات في مياه الشرب التي تعاني منها عدد من مناطق المحافظة والاشكاليات التي تواجه مؤسسة المياه والصرف الصحي في هذا الجانب الذي يمس حياة المواطنين وكذا التطورات الخاصة بخدمات المياه والصرف الصحي المستقبلية وتطور الخدمات البريدية بالمحافظة بالاضافة إلى تقرير حول الحسابات الختامية للمحافظة لعام ٢٠٠٤م وتقرير حول الموارد المحلية للفترة من يناير/ مارس ٢٠٠٥م.

هيئة المواصفات بالحديدة تتبنى برنامجاً لتأهيل الصناعات الوطنية

الحديدة /سبأ/

■،، بلغ إجمالي إيرادات الربع الاول من العام ٢٠٠٥م للهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة بمحافظة الحديدة ٢٩ مليوناً ١٢٨ ألفاً و ١٣٣ ريالاً اي بزيادة ٢٠٪ عن نفس الفترة من العام الماضي بما يقارب ٢٣ مليوناً و ٥٤٧ الفاً و ١٤ ريالاً ٠

ذكر ذلك لوكالة الانباء اليمنية/ سبأ/ الأخ / حسين الوشاح مدير عام الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس ٠٠ مشيرا إلى ان فرع الهيئة بالمحافظة تبنى برنامجا للتعامل المسؤول والبناء في إعادة تاهيل الصناعات الوطنية وتطوير منتجاتها بما يمكنها من المنافسة وغزو الاسواق الخارجية.

موضحا ان الهيئة تمنح شهادة ممارسة التصنيع الجيد وكذلك اعتماد البرنامج الدولي اليمني للمطابقة في بلد المنشأ.. كما دعت الهيئة جميع الشركات والمصانع والمنشآت الغذائية لتقديم طلباتها للحصول على شهادة ممارسة التصنيع الجيد بهدف تطبيق القواعد والشروط الصحية في المنشآت الصناعية وفقا لما جاء في المواصفات القياسية اليمنية.

ميناء الحديدة يستقبل خمس سفن تجارية

الحديدة /سبأ/

■،، استقبل ميناء الحديدة أمس خمس سفن تجارية تحمل على متنها ٣٨/ ألفاً و/٨٧٨/ طناً من القمح والدقيق والسماد والماسنيت ٠

واوضحت نشرة صادرة عن مؤسسة الموانئ بالحديدة بان السفينة القبرصية دراك/ والقادمة من ميناء عدن تحمل على متنها/١٦/ ألفاً و ٥٠٠/ طن من القمح ، والسفينة الكورية سيلون القادمة من ميناء تركيا تحمل ألفين و٣٥٠/ طناً من الدقيق٠

فيما تحمل السفينة المسيلة/ تحمل ١٠/ آلاف طن من النفط ٠٠ كما تحمل السفينة رنجلر روبي ٩ آلاف و/٥٠٠/ طن من السماد ، والسفينة تورتلافيلر ٥٢٨/ طناً من الماسنيت ٠

وأشارت الاحصائية إلى ان السفينتين بلال والحمزة واللتين تحملان كميات من المواشي قد وصلتا إلى ميناء المخا ٠

كما وصلت السفينة/ نفط يمن ٧ وهي تحمل على متنها ٥ آلاف و٥٢٤ طناً من المازوت.

العديد من القيود تحد من أدائها:

كيف يتحقق تكامل البورصات العربية؟

القاهرة: خاص /الثورة

● تسعى الدول العربية جاهدة فيما بينها لتحقيق التكامل، والذي يأخذ العديد من الأشكال، منها التكامل الاقتصادي، ومن الخطوات التي اتخذتها الدول العربية في هذا الإطار هو تكامل البورصات العربية الذي يساعد على التخلص من عدد من أهم مشكلات البورصة العربية ومنها نقص المعلومات وعن كل بورصة، وغياب الشفافية، وذلك على الرغم من النشاط الملحوظ للعديد من البورصات العربية، ولكن هذا الأداء يتسم بالمحدودية، والتذبذب في الكثير من الأحيان.

وعن كيفية تحقيق تكامل البورصات العربية تقول د.أمل مصطفى عصفور -أستاذة الاقتصاد: أن هناك العديد من البورصات العربية التي نشطت في الفترة الأخيرة مثل بورصات الكويت والبحرين والأردن وتونس والمغرب، كما نشطت أيضاً البورصة المصرية بعد تنفيذ برنامج الخصخصة، مما أدى إلى زيادة عدد الشركات المقيدة في البورصة المصرية من ٨٦١ شركة إلى ١١٥١ شركة كما زاد عدد الشركات المتداولة أوراقها من ٥٥١ إلى ٦٧١ شركة.

وبالرغم من النشاط الملحوظ للبورصات العربية إلا أن أداءها محدود ومتذبذب، وذلك للعديد من الأسباب منها وجود رقابة على النقد الأجنبي، وعلى تحويل العملات الأجنبية والتأخير في تمويل قيمة الأوراق المالية، وأيضاً ضعف البورصات من حيث حجم التداول وعدم وجود كوادر مالية قادرة على التحليل المالي وتحديد التوقعات المستقبلية في اتجاه السوق الحالي والشركات المسجلة فيه، بالاضافة إلى انخفاض مستوى الخبرة والمشورة التي تقدمها شركات السمسرة بشأن أنسب الأوراق المالية التي يتم التعامل فيها داخل هذه الأسواق.

وتؤكد د.أمل عصفور أن ضعف الدور الذي تلعبه الاستثمارات الأجنبية في البورصات العربية أثر على أداء هذه البورصات حيث تتميز الاستثمارات الاجنبية في البورصات العربية بضالة حجم استثماراتها مع ارتفاع حجم تعاملاتها، والمتتبع لنوعية الاستثمارات الأجنبية في البورصات العربية يجد أنها لاتهتم بالاحتفاظ بالأوراق المالية لفترات طويلة، نظراً لعدم استقرار الأسواق، فإذا أضفنا لذلك أن نسبة كبيرة من الأجانب يقومون بمضاربات سعرية غير موجهة لخدمة الاقتصاد، لكن لتحقيق أرباح في فترة زمنية مقيدة، حيث تتوفر لديهم خبرات واسعة في مجال التحليل الفني لاتجاهات السوق ويستطيعون تحديد اتجاهات الأسعار مع انخفاض خبرة المستثمر العربي بالأسواق المالية، ولذلك فيمكن لهذه المضاربات أن تضر بالأسواق المالية.

توحيد الأسواق

ويشير د.صلاح الدين حافظ -أستاذ الاقتصاد بجامعة الأزهر: «أن الكثيرين نادوا بضرورة تحقيق التكامل بين البورصات العربية ضماناً لتدفق رؤوس الأموال وتوسيع الأسواق، وهناك مثال واقعي لتكامل الأسواق المالية يمكن اللجوء إليه عند محاولة إرساء قواعد تكامل الأسواق المالية العربية، وهو التكامل الذي حدث للأسواق المالية الأوروبية، حيث أكدت اتفاقية إنشاء الاتحاد الأوروبي على ضرورة توحيد الأسواق المالية، وتخفيض القيود في التعامل في هذه البورصات، وقد سعت اتفاقية البورصات الأوروبية على القضاء على مجموعة من العقبات التي تحول دون تحقيق أهداف التكامل، ومنها إلغاء أو تقليل معدل الضريبة على عائد الأوراق المالية وتوحيد شروط التداول والتسجيل في البورصات الأوروبية، وإلغاء القيود التنظيمية والإدارية في التداول الدولي للأوراق المالية.

وكما يؤكد د.صلاح الدين حافظ فإن الدول العربية يجب أن تسعى فيما بينها لإزالة العقبات التي تحول دون تكامل البورصات العربية، حيث أن هذا التكامل يحقق العديد من المزايا، منها توسيع قاعدة الأسواق الأولية والثانوية، وتنويع زيادة عدد الأدوات المالية، وزيادة معدلات التداول، بالإضافة إلى تشجيع شركات الوساطة المالية العربية والأجنبية على التواجد والاستقرار في الأسواق، وتوزيع المخاطر من خلال بناء محفظة استثمار مرنة، وأيضاً تنويع الملكيات حيث يسمح تكامل البورصات العربية بتملك الأوراق المالية في أي بورصة عربية.

ويعتبر د.حمدي عبدالعظيم -عميد أكاديمية السادات: أن المتغيرات العالمية أوجبت وجود كيان مالي عربي قوي لمواجهة التحديات والمنافسة في البورصات العالمية بعد زيادة المنافسة على جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال، خاصة العربية حيث تساعد هذه البورصة العربية عن طريق عمليات التسوية والمقاصة وإيجاد فرص لاستثمار الأموال العربية داخل الوطن العربي بدلاً من هجرتها للخارج، حيث تقدر الأموال العربية في الخارج نحو ٨٠٠ مليار دولار معظمها يتم استثمارها في أسواق مال وبورصات عالمية في أوروبا والولايات المتحدة وحول شرق آسيا.

ويؤكد د.عبدالعظيم: أن إقامة سوق أوراق مالية عربية، يعني زيادة في حجم الاستثمارات الأجنبية المتوجة للمنطقة، وذلك في ظل ضعف نصيب المنطقة من الاستثمارات الأجنبية والتي لاتتجاوز ٢٪ من حجم الاستثمارات ورؤوس الأموال العالمية المستثمرة، وهو مايعد فرصة جيدة للنشاط الاقتصادي العربي، والذي ينعكس على كل القطاعات الاقتصادية سواء في البنوك أو انتقال الأموال غير المقاصة والتسوية.

القيود التنظيمية

ويرى د.هشام توفيق -الخبير الاقتصادي: أن هناك العديد من القيود التي تحد أداء البورصات العربية، مثل القيود المعلوماتية حيث أن هناك ضعفاً في الإفصاح المالي، وعدم وجود تحليل فني أو اقتصادي مستقبلي وانخفاض الوعي الاستثماري، خاصة لدى الأفراد، وهناك أيضاً الاعتبارات الدينية التي تعوق توجيه المدخرات لأنواع من الأوراق المالية والمغالاة في تقدير المراكز المالية، وعدم دراسة السوق المحلي وتحديد صفاته، وخصائصه سواء بالنسبة للمستثمر الفرد أو الشركات، هذا بالاضافة إلى القيود التنظيمية، مثل عدم وجود ربط بين البورصة والمجتمع وجمهور المتعاملين وصعوبة منافسة البورصات العالمية، وغياب الابتكار والتجديد في أدوات الاستثمار والادخار، وغياب التخطيط الاستراتيجي في البورصات العربية.

ويضيف د.توفيق: أن هناك بعض المقترحات لتنمية البورصات العربية، منها إيجاد بعض الآليات لضبط حركة الأسعار من خلال القضاء على تدفق أوامر الشراء والبيع بشكل عشوائي يرجح كفة أوامر البيع لورقة ما أو العكس، وضبط حركة الأسعار حيث لايتوافر في البورصات العربية قدر كبير من الشفافية، مما يسمح بوجود الإشاعات والإنذارات الكاذبة، وهناك أيضاً توافر المعلومات، وهي لاتعني معلومات عن الشركات المقيدة أو المتعاملة في البورصات فقط، بل لابد من توافر أيضاً معلومات دقيقة وصحيحة عن الصناعة والاقتصاد القومي ومؤشراته واتجاهات الاقتصاد العالمي لفترة مستقبلية، بالإضافة إلى أن قيام البورصات العربية بوضع شروط متساهلة تسمح بتسجيل شركات صغيرة لاتضيف إيجابياً للسوق، فللتسجيل شروط ينبغي توافرها لضمان كفاءة السوق، منها عدد المساهمين وحجم الشركة وربحيتها لضمان حد أدنى في الثقة في الورقة المالية التي تصدرها الشركة، وبالتالي تقوية السوق المالي وتنميته، وإيجاد وسائل اتصال متقدمة وسريعة يعتبر أيضاً من وسائل تنمية البورصات العربية، وذلك سواء داخل البورصة أو بين بيوت السمسرة وعملائها وتدريب السماسرة الموجودين داخل البورصة على كيفية تفهم آليات العمل وعدم المضاربة العشوائية غير المدروسة.

المتغيرات العالمية أوجبت وجود كيان مالي عربي موحد